

## لتهيئها بوابة الدفع الإلكتروني لعمالها «X-سايته» من إلكترونيات الغانم تقيم حفلاً تكريمياً لبنك الخليج و«كي نت»



لقطة جماعية تضم موظفي بنك الخليج وكي نت

مشترياتهم باستخدام بطاقتهم الائتمانية أو بطاقات الدفع كي نت عند التسوق على شبكة الإنترنت. وتؤمن إيماناً راسخاً بأهمية حماية أمن وسرية معلومات عملائنا كما نؤمن بأهمية تبسيط الإجراءات وتسهيلها. وبفضل هذا التعاون المشترك، تمكن بنك الخليج بمساعدة شركة كي نت وفريق موقع xcite.com من تسهيل عمليات الدفع من خلال هذه البوابة الإلكترونية.

من جهته، علّق مدير عام شركة كي نت عبدالله العجمي قائلاً: «لنلاحظ منذ الإطلاق كثافة شديدة لعمليات تسويق العملاء الإلكترونية مستخدمين بوابة الدفع الإلكتروني، ولاتزال المبيعات تشهد زخماً قوياً. فمن خلال تمكن العملاء من التسوق على شبكة الإنترنت، منحت شركة كي نت ميزة التجارة الإلكترونية في الكويت وهي ميزة ترتقي بها وتجعلها تتقدم على سائر دول المنطقة».

وتقدم اكس سايته الغانم من خلال موقع التجارة الإلكترونية www.xcite.com بيئة تسوق آمنة مع تشكيلة واسعة من المنتجات الإلكترونية والعروض والمزايا الجذابة. هذا بالإضافة لتقديم الموقع خدمة التوصيل والتكرب الجاني. كما يقدم بنك الخليج للعملاء من أصحاب البطاقات الائتمانية بعداً جديداً من المرونة والراحة عند التسوق، إلى جانب عروضات وخصومات فريدة في متاجر عديدة في الكويت.

تم مؤخراً تكريم بنك الخليج وشركة كي نت من قبل إلكترونيات الغانم تقديراً لمساهمتهما المتميزتين في تطوير وإطلاق بوابة الدفع الإلكتروني موقع xcite.com. وقد أقيم حفل التكريم في مطعم ريكاردو بفندق الشيراتون يوم الأربعاء 23 مايو 2012، وذلك تقديراً للتعاون المشترك والإنجازات التي حققتها فرق العمل في كل من بنك الخليج وكي نت وموقع xcite.com. وقد حضر الحفل عدد من كبار المسؤولين في كل من الجهات الثلاث.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس إلكترونيات الغانم سامر صايغ: «يأتي إطلاق موقع xcite.com تأكيداً على التزامنا بتقديم كل ما هو مبتكر في عالم الإلكترونيات وتوفير سبل الراحة لعملائنا. فقد نجحت شركتنا، التي تعتبر شركة مسؤولة ورائدة في السوق الكويتي، في إيصال أفضل الممارسات العالمية إلى عملائنا في الكويت، وبفضل مساعدة بنك الخليج وكي نت، نتيج اليوم لعملائنا الوصول الآمن على مدار الساعة لجموعة واسعة من منتجاتنا وخدماتنا».

وقالت مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج إيمان علي: «لقد حدونا في بنك الخليج أهمية التجارة الإلكترونية ومدى اعتماد العملاء على التسوق الإلكتروني. وفي ظل تنامي قطاع التجارة الإلكترونية، تعاون بنك الخليج مع شركة كي نت لإنشاء بوابة دفع إلكترونية تتيح لعملاء موقع xcite.com تسديد قيمة

## عموميتها وزعت 20% نقداً و25% أسهم منحة وانتخب مجلس إدارة جديداً المطوع: «القرين لتجارة السيارات» تبيع 93 فلساً للسهم في 2011



أحمد المطوع خلال عمومية «القرين لتجارة السيارات»

الشركة ولتقديم خدمة أفضل لعملائها. وبعد سماع التقرير، تم اعتماد البتود الواردة على جدول أعمال العمومية وبيان الدخل عن السنة التي تضمنت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2011/12/31. وتمت الموافقة على توزيع

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة القرين لتجارة السيارات أحمد المطوع أن ربحية سهم الشركة في السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 بلغت 93 فلساً.

جاء ذلك خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أول من أمس مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2011/12/31، بنسبة حضور بلغت 88.5%، وتلا المطوع خلال العمومية على حضور تقرير مجلس الإدارة عن أداء الشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31، كما أوجز في تقريره بعض إنجازات الشركة خلال السنوات الـ10 الماضية، من

تدعيم موقعها المالي ورأس مالها بالإضافة إلى الاستثمار في شراء أصول جديدة تم تشييد مباني عليها لتدعيم البنية التحتية لمبيعات السيارات وخدمة ما بعد البيع لمواكبة النمو المتسارع لمبيعات

## RIM تكشف أحدث تقنيات هواتف «بلاك بيري» في الكويت



(هاني عبدالله)

محمد الفلج مع فريق عمل الشركة خلال عرض الجهاز الجديد

يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، ليقبوا على اطلاع دائم على الأخبار المهمة، والأشخاص المقربين، كما يمكن للمعجبين بتطبيق BlackBerry Messenger (BBM)، الذي يستخدمه 97% من مستخدمي الهواتف الذكية من BlackBerry في الكويت، الوصول إلى التطبيق بضغط زر واحد، هو الزر المخصص لتطبيق BBM

كشفت شركة RIM عن هاتفها الذكي الجديد كليا BlackBerry Curve 9320، خلال مؤتمر حضره الصحافيون والمدونون في الكويت أمس، وذلك كجزء من خارطة طريق تحديث المنتجات على المستوى الإقليمي، ولإتاحة الفرصة لنظرة أولى على بعض المنتجات الجديدة والمثيرة التي سيتم طرحها في الشرق الأوسط خلال عام 2012.

من جهته قام العضو المنتدب في شركة RIM الشرق الأوسط سانديب سايبغال بعرض معلومات جديدة حول بصفة BlackBerry، وهي قصة نجاح وشراكة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والكويت بشكل خاص، وكذلك المنتجات الجديدة التي تم طرحها، ومنها BlackBerry Curve 9320، و BlackBerry Curve 9220، والإصدار 7.1 من نظام تشغيل BlackBerry، وأوضح النمو السريع الذي ستسبر عليه RIM لصناعة منتجاتها المستقبلية، ومنها BlackBerry 3G PlayBook، بالإضافة إلى نظرة أولية خاصة على الإصدار 10 من نظام تشغيل BlackBerry

على لوحة المفاتيح.

وأوضح أنه من المزايا الهامة في جهاز Curve 9320، راديو FM يتيح للمستخدمين الوصول إلى محطاتهم المحلية المفضلة، والاستماع إلى الموسيقى التي تبعث فيهم الحيوية أينما ذهبوا. بالإضافة إلى كاميرا جديدة مزودة بفلش، وإمكانية تسجيل الفيديو، وتحديد موقع الصور باستخدام نظام تحديد المواقع المدمج في الهاتف. كذلك، يتميز الهاتف ببطارية ذات عمر طويل تمكن المستخدمين من البقاء على اتصال لمدة أطول.

من جهة أخرى، أعلنت RIM عن المؤسسات التي عقدت معها شراكات جديدة، وتقوم تلك المؤسسات بتقديم جوائز، وحسومات، وهدايا مجانية لمستخدمي الهواتف الذكية من BlackBerry خلال الأشهر المقبلة. ومن الشركاء الجدد نذكر دوتنس، وبيسر كاران، وبارو، والمركز البريطاني، وفي كول، ودير آند دير، وبرغر فيول.

● شريف حمدي

## «هيئة أسواق المال» تشارك في الاجتماع الثالث للجنة الوزارية للأسواق المالية بدول مجلس التعاون



د.مهدي الجراف مترئسا وقد الكويت خلال الاجتماع

من قبل قمة مجلس التعاون في دورته الـ32 وتقرير الأمانة العامة بشأن مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

وأقر الاجتماع التوصيات التي صادق عليها رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس خلال اجتماعاتهم السابقة والتي سيتم رفعها إلى المجلس الأعلى لسدول مجلس التعاون لاعتمادها.

وتضمنت التوصيات مشروع القواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون ومشروع قواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية بدول المجلس.

وتطرق الاجتماع أيضا إلى التوصية المتعلقة بمشروع المبادئ الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول المجلس.



د.مهدي الجراف خلال المشاركة في الاجتماع

شاركت هيئة أسواق المال الكويتية في الاجتماع الثالث للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس والذي عقد في العاصمة السعودية الرياض أمس.

وترأس الوفد الكويتي رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بالإتاحة د.مهدي إسماعيل الجراف وضم كلا من: د.فهيصل الفهد -عضو مجلس مفوضي الهيئة ومؤيد الشخص - مدير إدارة مكتب رئيس مجلس مفوضي الهيئة ومنسق الهيئة لدى الأمانة العامة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وناقشت الوفود الخليجية خلال الاجتماع الذي استمر يوما واحدا البنود المدرجة في جدول الأعمال والذي تضمن تقرير الأمانة العامة بشأن القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية بدول المجلس المعتمدة

مقارنتها بدول الخليج فقد سجلت أقل معدل للنمو في الأعوام السابقة، بالرغم من أنها تتمتع بنسبة إيرادات عالية بفضل مبيعات النفط «ولكن النمو الاقتصادي لم يكن بالصورة المطلوبة مقارنة مع دول مجلس التعاون الأخرى».

ودعا متخذي القرار إلى ضرورة تحويل الاقتصاد من الحالة الحالية إلى الحالة الإنتاجية «لاسيما أن الكويت تتمتع بأعلى فائض للميزانية على مستوى العالم» تقدر بـ18,9 مليار دينار، مشددا على ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية لتحفيز الاستثمار والتجارة.

وبين الفرس أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت «ما زال دون المستوى الطموح»، وهو الأقل بين نظيره في دول الخليج، حيث إن الكويت جذبت فقط 145 مليون دولار في عام 2009 من رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة مع أكثر من 4 مليارات في دولة كالإمارات العربية المتحدة.

وأكد أن هناك نقاط قوة في الاقتصاد الكويتي يمكن الاعتماد عليها، لا سيما وفرة رأس المال وانخفاض الضرائب والموقع الجغرافي وقوة العلاقات الخارجية «وهي عوامل لا بد من تفعيلها من أجل بيئة اقتصادية أفضل للكويت».

وذكر أن الكويت تتميز كذلك بنظام ديمقراطي وهي نقطة إيجابية عند تسويق الكويت كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية «لأن بعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا». وقال الفرس إن هناك فرصا كبيرة في تطوير بيئة الاقتصاد الكويتية أهمها تطوير الموانئ وإعادة التصدير والاتجاه نحو الصناعات التكنولوجية والنقلية والاستفادة من التكامل الاقتصادي الإقليمي، لا سيما مع دول الخليج الأخرى.

● مني الدفيهي

## خلال ندوة عقدتها الجمعية الاقتصادية بعنوان «تحديات بيئة الكويت الاقتصادية»

# نهر الصباح: الكويت اعتمدت خطة لزيادة التعاون مع دول الخليج الفرس: حجم الاستثمار الأجنبي في الكويت بلغ 145 مليون دولار



(أنور الكندري)

جانب من ندوة الجمعية الاقتصادية

تطوير قوانين التجارة في الكويت والتخلص من الدورة الروتينية والاستعاضة بها بالتكنولوجيا الحديثة التي تسرع إنجاز المعاملات وتقلل من البيروقراطية من أجل النهوض من جديد بالاقتصاد الكويتي.

من جانبه ركز المحاضر في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت د.رياض الفرس في كلمته بالندوة على ضرورة تطوير مصادر الناتج المحلي الإجمالي للكويت بعيدا عن الاعتماد على النفط «إذا أردنا فعلا تنويع الاقتصاد وتنشيط بيئة الأعمال».

وقال الفرس أن قطاع الزراعة والصيد والإنشاءات وغيرها من القطاعات المنتجة لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5% «وهذا يكشف أن هناك خللا في الاعتماد على مصدر واحد فقط لقياس مستوى الاقتصاد وهو النفط».

وأشار إلى أن صغر حجم الدولة أو قلة عدد السكان لا يجب أن تكون عائقا في تنويع مصادر الدخل للدول الصغيرة ضاربا المثل على سنغافورة التي لا يتعدى عدد سكانها 5 ملايين نسمة «ولكنها تتكاتف مع دعم كامل لنشر المنتجات الجديدة في المعارض التي تشارك فيها الوزارة خارج الكويت. وأن هناك رغبة حقيقية وصارفة لدى وزارة التجارة والصناعة في

القوانين التجارية وتذليل كل العوائق أمام زيادة التبادل التجاري والاقتصادي معها. وشدد الشخيث على ضرورة تفعيل تلك العلاقات دولية تسيطر وزارة التجارة والصناعة مع معظم دول العالم «والوزارة بصدد تفعيل تلك العلاقات بما يخدم الاقتصاد الكويتي وجذب الاستثمار الأجنبي»، موضحا أن ذلك تم بالفعل من خلال اجتماعات جادة عقدتها الوزارة مع بعض المنظمات الدولية التي أفضت إلى وضع حلول لبعض العقبات التي تواجه الاقتصاد الكويتي.

وأشار إلى أن المشاركة في المحافل الدولية الاقتصادية التي تقوم بها الوزارة يجب أن تدعم من خلال عرض المنتجات الكويتية في تلك المعارض من أجل تشجيع رؤوس الأموال الخارجية في تطوير تلك المنتجات واكتساب الخبرات الأجنبية التي من شأنها رفع القدرة التنافسية للمنتجات الكويتية.

وأكد أن الوزارة وفي سبيل تشجيعها للمنتج الكويتي ودعم الشباب مع دعم كامل لنشر المنتجات الجديدة في المعارض التي تشارك فيها الوزارة خارج الكويت. وأن هناك رغبة حقيقية وصارفة لدى وزارة التجارة والصناعة في

## القطاعات المنتجة لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5%

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

## الكويت يمكن تسويقها كدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبعض المستثمرين يرون أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا

أكد خبيران اقتصاديان أهمية أن يكون للكويت الدور الأبرز إقليميا كمرکز لتقديم الخدمات المالية للشركات التي تعمل فيها والشركات الدولية، لدعم قوة الاقتصاد الكويتي وتعزيز قدرته على النمو السريع دون تحمل أعباء استثمارية مرتفعة مقارنة بالقطاعات السلعية والخدمية، لرفع القدرات التنافسية للبنوك المحلية مع البنوك الأجنبية في الكويت.

وأوضحوا خلال ندوة انعقدت أمس في الجمعية الاقتصادية تحت عنوان «تحديات بيئة الكويت الاقتصادية»، أن البيئة الاقتصادية في الكويت تمتلك مقومات مميزة للنهوض بها كمرکز مالي وتجاري، فالكويت تتمتع بوفرة مالية كما تتمتع بعملة قوية ومستقرة، بالإضافة إلى أن الاستقرار النسبي لمعد صرف الدينار يعكس إلى حد ما نجاح السياسة النقدية في حماية الاقتصاد المحلي من التضخم المستورد.

وأكدوا أن تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري يتطلب اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة تجاه الانفتاح الاقتصادي، وذلك من خلال السماح بالاستثمار بالبيئة التحتية والخدمات العامة وتخفيض هيمنة الدولة على الموارد الاقتصادية والخدمات لصالح القطاع الخاص والبدء بصخصة قطاعات الدولة ومن هذا المنطلق قال الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية وشؤون المنظمات العالمية والمليكة الفخرية في وزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر الصباح خلال كلمته أن الكويت لديها طموح كبير في توسيع دائرة الاقتصاد وهي تعتمد بالمقام الأول على الطاقات الشبابية الكويتية التي يجب توجيهها بشكل صحيح لخدمة الاقتصاد الوطني.

وأوضح أن هناك خطة تقوم بها الكويت حاليا لزيادة التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي أهمها النظر في توحيد